



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو
المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

كلمة نائب رئيس هيئة النزاهة

القاضي عزت توفيق

اصحاب المعالي والسعادة ...

السيدات والسادة

السلام عليكم ...

اسمحوا لي ابتداءً ان اتقدم بالشكر الجزيل لحكومة لبنان الشقيق للحفاوة وكرم الضيافة , كما اتقدم بالشكر والتقدير للسادة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على حسن التنظيم واختيارهم لموضوعات ووثائق المؤتمر , والشكر موصول لكل من ساهم في عقد هذا المؤتمر وانجاحه .

السيدات والسادة ...

اسمحوا ان استعرض مجهودات مكافحة الفساد في العراق , مبرزاً أهم الخطوات المتخذة .
فهيئة النزاهة مؤسسة رسمية مستقلة أنشئت بالامر رقم 55 لسنة 2004 , وبعد مناقشات مستفيضة بمجلس النواب , تم اقرار قانون هيئة النزاهة الجديد رقم 30 لسنة 2011, وأكدت المادة الثالثة منه على وظيفة المعنية الرئيسية وهي ((المساهمة في منع الفساد ومكافحة واعتماد الشفافية في ادارية شؤون الحكم على جميع المستويات)) عن طريق ممارستها للمهام الواردة ضمن المادة والتي يمكن تقسيمها الى صنفين :-

الصنف الاول / الوسائل القانونية وهي :-

1. التحقيق في قضايا الفساد بواسطة محققها وفق احكام القوانين النافذة .
2. متابعة قضايا الفساد التي لايقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها .
3. اعداد مشروعات قوانين تساهم في ردع الفساد ومكافحته .
4. الزام المسؤولين بالافصاح عن ذممهم المالية .
5. اصدار مدونات سلوك تتضمن معايير وقواعد السلوك الاخلاقي في الوظيفة العامة .
6. تخويل الهيئة في أي عمل يساهم في مكافحة الفساد والوقاية منه بشرطين هما :-
أ. ان يكون العمل ضرورياً .
ب. ان يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق اهداف الهيئة .

الصف الثاني / الوسائل الاعلامية والتربوية والتثقيفية :-

1. تنمية ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمسائلة .
2. تعزيز ثقافة السلوك الاخلاقي في القطاعين العام والخاص .

عموماً فأن الهيئة خطت خطوات محموده في الميدان الوقائي من خلال اصدار نتائج ومطبوعات ومجلات واعداد برامج تلفزيونية وتضمن المناهج الدراسية في التعليم التربوي والتعليم العالي في الجامعات والمدارس العراقية بمفاهيم النزاهة والشفافية بالتعاون والتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي كما انها اخذت بيد القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للقيام بمهامها من خلال اشراكها ببرامج تساهم في منع الفساد ومكافحته ، كما ان الهيئة على وشك اعداد مدونات السلوك الاخلاقي خاصة بالقطاع الخاص ، كما انها اشركت منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم النزاهة وتثقيف المجتمع على النحو الذي ينسجم مع ماورد باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

ولأن قانون الهيئة الجديد استحدث ثلاث دوائر عامة جديدة تتمثل :-

1. الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد :- وتهدف الى التدريب وضمان تعليم مستمر لكوادر الاجهزة الرقابية ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمحاسبة ، كما ان تنظيم تشكيل الاكاديمية ومهامها و وسائلها وطرق ادارتها والشهادات التي تمنحها تم تفصيل ذلك بمسودة نظام تم اعداده من قبل الهيئة وأودع لدى مجلس شورى الدولة للمراجعة وبانتظار اقراره من قبل مجلس الوزراء ، وبرز ما انجزته الاكاديمية انها عقدت دورات تدريبية (199) دورة تدريبية ومن ابرز الدورات هي دورة (التعاون الدولي واسترداد الاصول) كما وقعت الاكاديمية مذكرات تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتبادل الخبرات ، كما تقوم الاكاديمية بتنظيم فعاليات ونشاطات متنوعه في مجال التدريب والتعليم .

2. دائرة البحوث والدراسات :- تتولى هذه الدائرة اعداد البحوث والدراسات حول الفساد وقياسه واثاره واسبابه وطرق منعه ومكافحته وقدمت هذه الدائرة الكثير من البحوث والدراسات تمكنت الهيئة من ابتكار طرق مكافحة الفساد .

3. دائرة الاسترداد :- وتولت هذه الدائرة اعداد قاعدة بيانات وجمع المعلومات عن المتهمين المطلوبين للهيئة واسترداد الاموال (محصلات الفساد) المهربة الى الخارج ، وتمكنت الدائرة من اعداد ملفات استرداد بعدد(55) ملف استرداد يخص المتهمين

المطلوبين من كبار المسؤولين وهي عاكفة على تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة خارج العراق من خلال التنسيق والتواصل عن الاموال العراقية والمتهمين المطلوبين لديهم .

وفي الميدان الردي استطاعت الهيئة ملاحقة المتهمين المطلوبين لديها بقضايا فساد . وقد تضمن التقرير السنوي لعام 2012 تفصيل لتلك الملاحظات من خلال الارقام والاحصائيات .

ان الهيئة وبحكم خبره التي اكتسبتها في هذا الميدان ومن منظور الية العمل فقد صنفت القضايا الى صنفين :-

أ. القضايا المهمة (الفساد الكبير)

ب. القضايا الرشوة و الاختلاس وتجاوز حدود الوظيفية والاهمال (ذات المبالغ الصغيرة)
فقد تصدت الهيئة للتعامل في قضايا الفساد المهمة من خلال فرق مختصة من المحققين ذوي الكفاءة والخبرة واهمية تلك القضايا ناتجة اما بالنظر الى جسامة مبلغ الفساد او منصب ووظيفة المشتبه بارتكابه جريمة فساد (من كبار الموظفين) او من منظور اهمية وخطورة القطاع الذي يعمل فيه المشتبه بارتكابه جريمة فساد كقطاع النفط والطاقة أو أي قطاع يقدم خدمات على تماس مع الجمهور .

اما الصنف الثاني فأن الهيئة وان كانت تصدت للتعاطي مع وقائع هذا الصنف في منظور الملاحقة القانونية الا انها ركزت ضمن اولوياتها على الجانب الوقائي حيث شكلت ومنذ عام 2010 غرفة علميات مكافحة الرشوة حيث شخصت المضاهر السلبية في دوائر وتشكيلات الدولة ومنها ظاهرة الرشوة وتولت اعداد معايير لرصد ومكافحة تلك الظاهرة ومن خلال استطلاعات وأستبيان اعدتها الهيئة لقياس مستويات تفشي ظاهرة الرشوة في دوائر الدولة واقتراح المعالجات لها .

وعلى صعيد افصاح كبار المسؤولين لذممهم المالية فقد تسلمت الهيئة في عام 2012 (9066) تقرير عن كشف الذمم المالية واستجاب معظم كبار الموظفين لمتطلبات الافصاح عن الذمة المالية وعلى النحو المفصل في التقرير السنوي لعام 2012 ، كما تولت الهيئة مراقبة ورصد التضخم المالي والزيادات الحاصلة في الدخل لبعض كبار الموظفين وتتولى اجراءات

التحقيقية معهم لبيان مصادر مشروعية وقانونية ذلك التضخم أو الزيادة ، وبهذا الاطار اعدت الهيئة مسودة لائحة كشف الذمم المالية مع مسودة لائحة السلوك الوظيفي تضمنت تعديلات على معمول به في الوقت الحاضر بما يحسن ويطور الاداء في رصد ومراقبة كشوفات الذمم المالية والزيادات التي تطرأ على تلك الذمم.

وعلى صعيد استراتيجية مكافحة الفساد التي اقرت عام 2010 وتنتهي في عام 2014 فقد تضمنت الاستراتيجية خطة شاملة ومفصلة ودليل عمل لمواجهة الفساد في كافة مستوياته تأسيساً على ماجاء بأحكام الفقرة (ا) من المادة(5) من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد , والاستراتيجية تهدف الى الحد من ظواهر الفساد من خلال (اربعة) محاور اساسية :-

1. الوقاية : ويمثل بناء منظومة تشريعية ومالية وادارية ورقابية وقيمية وثقافية .
2. الردع :بناء منظومة قانونية وتحقيقية وقضائية قادرة على تحقيق اجراءات ردع فاعله .
3. خلق جبهة وطنية واسعة تشترك فيها كل الاجهزة الرسمية والشعبية .
4. الاصلاح من الاعلى الى الاسفل , أي من الحلقات السياسية والتشريعية والتنسيقية ابتداءً من القيادة العليا نزولاً الى ادنا المستويات التنفيذية .

ومن خلال نظرة الى ماتم انجازة من عام 2010 لغاية نيسان من هذا العام يمكن انجاز مراحل ماتم انجازة (بخمسة) مراحل اساسية وهي :-

المرحلة الاولى : وضع خطط لمعالجة الظواهر السلبية .
المرحلة الثانية :- تحديد الظواهر السلبية التي تعمل مكاتب المفتشين العموميين على معالجتها

المرحلة الثالثة :- وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في معالجة الظواهر السلبية .
المرحلة الرابعة :- التواصل الدائم المستمر مع مكاتب المفتشين العموميين .
المرحلة الخامسة :- متابعة للخطوات والمراحل المتقدم ذكرها لبيان اواصر للتقدم المحرز وماهية الصعوبات والتحديات من خلال رسم المقترحات و التوصيات .

من خلال ما انجز تعكف الهيئة في الوقت الحاضر الى اجراء مراجعة وتقييم لما انجز , ومن المؤمل ان ينجز التقييم في القريب العاجل .

● البعد الدولي :- على صعيد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد قطعت الهيئة شوطاً في استكمال بناء المنظمة القانونية والمؤسسية وتبني التدابير واحكام

الاتفاقية , ولا استسيغ الاسهاب في هذا الموضوع اذ ان التقارير المفصلة عن جهود الهيئة على صعيد تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية ستعرض على الموقع الرسمي للهيئة , لكن اود الاشارة الى ان العراق خضع للمراجعة والتقييم من قبل الخبراء الاردنيين والماليين واعدت مسودة تنفيذي للاستعراض بشأن تقييم العراق بخصوص الفصلين (الثالث والرابع) من الاتفاقية , وبانتظار الفراغ من اعداد المسودة النهائية لتقرير المراجعة والذي سينشر على الموقع الالكتروني للهيئة , كما ان العراق سيقوم بجانب سويسرا بأستعراض كندا بخصوص الفصلين (الثالث والرابع) من الاتفاقية في القريب العاجل.

واما بشأن التحديات والمعوقات ، فعلى المحلي تتمثل التحديات بالتحديات القانونية المتمثلة بعدم استكمال اقرار مسودات القوانين ذات الصلة في ميدان مكافحة الفساد وبانتظار استكمال اجراءات تشريع القوانين المقترحة والمصادقة عليها من الجهات المختصة , ومن هذه التحديات ايضاً عدم اكتمال البناء المؤسسي للاجهزة الساندة للاجهزة الرقابية فضلاً عن ضعف الجانب التوعوي لبعض قطاعات المجتمع , ومن التحديات ايضاً التقاطع والتداخل وعدم وضوح الرؤية بين السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية .

واما التحديات على الصعيد الدولي فيتمثل بعدم وجود تنسيق واتصال بين اجهزة مكافحة الفساد بشأن تبادل المعلومات على الاشخاص والاموال في الدول المعنية فضلاً عن الاختلاف في الانظمة القانونية في الدول مما يصعب من تبني مبادرات استرداد الاصول والاشخاص وهنالك معوقات اخرى لا مجال لذكرها .

وفي الختام اؤد ان الفت عناية السيدات والسادة بأن الهيئة وجهت دعوات الى الدول الاقليمية لحضور المتلقى الذي سيعقد ببغداد في بداية الشهر المقبل ويتناول المؤتمر محورين (الاول /تقييم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في البلدان الاقليمية)(الثاني /تحديد نقاط اتصال وتنسيق لتبادل المعلومات بين الاجهزة النظيرة بشأن الاموال المهربة والاشخاص المشتبته بأرتكابهم جرائم فساد في الدول المعنية) , وفي هذا المؤتمر ارجو من السادة ممثلي الدول الشقيقة اجابة الدعوة وتأکید مشاركتكم لان حضوركم ستغني مواضيع المؤتمر . اجدد شكري لاتحاحة هذة الفرصة واشكر السادة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على حسن التنظيم واتمنى النجاح لهذا المؤتمر والله الموفق .

الوفد العراقي